اقتصاد

أزمة الكهرباء تتعقد في حضرموت

عدن ـ **فاروق الكمالي**

تفاقمت أزمة الكهرباء في محافظة حضرموت، جنوبي شرق اليمن، مع توقف شركة بترومسيلة الوطنية للنفط عن تزويد محطات توليد الطاقة بالوقود، نتيجة خلافات مع حلف قبائل حضرموت الذي يقود احتجاجات شعبية منذ مطلع أغسطس/آب الجاري، للمطالبة بمنع تصدير النفط، وتخفيض أسعار الديزل لمحطات الكهرباء.

وقال سكان محليون لـ«العربي الجديد» إن عدد ساعات انقطاع التيار ارتفعت إلى 18 ساعة يومياً منذ يوم الأحد، ما فاقم معاناة السكان في المحافظة الساحلية التي تقع على البحر العربي، وتشهد صيفاً شديد الحرارة. وحذرت مؤسسة الكهرباء العامة في حضرموت، الأحد الماضي، من انقطاع كلي للتيار بعد توقف شركة بترومسيلة عن تزويد محطات التوليد بالوقود اللازم للتشغيل من مادة الديزل، فضلاً عن احتجاز حلف قبائل حضرموت عدداً من قاطرات الديزل منذ منتصف الشهر الجاري. وقالت مؤسسة الكهرباء، في بيان اطلعت عليه «العربي الجديد»، إن عدداً من المحطات العاملة بوقود الديزل خرجت عن الخدمة لعدم وصول قواطر الديزل للمحطات من شركة بترومسيلة. وأعلنت «بترومسيلة»، وهي شركة وطنية لإنتاج النفط، عن توقيف منشأة تقطير الديزل الخاصة بها، بسبب ما أسمته «الظروف القاهرة التي فرضتها الأوضاع الراهنة»، في إشارة إلى تدخلات حلف قبائل حضرموت، وإصراره على تخفيض سعر الديزل لمحطات الطاقة من 1400 ريال إلى 700 ريال مقابل اللتر الواحد (الدولار يعادل 1910 ريالات في مناطق الحكومة الشرعية). وتعد منشأة تقطير الديزل مصدراً رئيسياً لتزويد محطات الكهرباء بالوقود، وأنشأتها الشركة لتغطية احتياجات منشآتها وحقول النفط من الطاقة، قبل أن تعتمد على الغاز الطبيعي المكتشف من حقولها، من أجل توليد الطاقة لمنشآتها، ومع توقف تصدير النفط منذ نهاية عام 2022 بدأت الشركة في بيع الديزل لمحطات الطاقة الحكومية، من أجل تغطية نفقاتها ورواتب عمالها.

وقال المحلل الاقتصادي، عبد الواحد العوبلي، لـ«العربي الجديد» إن منشأة تقطير الديزل هي مصفاة صغيرة لتغطية احتياجات الشركة ومنشآتها من الديزل، متوقعاً أن تعمل المنشأة بطاقة تكرير محدودة لا تتجاوز 8 آلاف برميل يومياً. وقالت «بترومسيلة»، في بيان اطلعت عليه «العربي الجديد»، إن الشركة تتحمل تكاليف الإنتاج والمعالجة والتكرير، وكذا تشغيل محطة وادي حضرموت الغازية، وهي تكاليف طائلة، معظم مدخلاتها يجري استيرادها بالعملة الصعبة، وتشمل المواد الكيميائية، وقطع الغيار، والمستلزمات الأخرى. وأكدت أن الشركة لا تتلقى أي نفقات تشغيلية من الدولة منذ توقف التصدير قبل عامين. وأضافت أن حلف قبائل حضرموت يسعى إلى تحقيق مكاسب شعبية على حساب الشركة النفطية الحكومية. وكان الحلف قد نصب نقاطاً مسلحة في مناطق الإنتاج النفطي، خلال الأسابيع الماضية، من أجل الضغط على الحكومة لتلبية مطالبه، قبل أن يسمح بمرور بعض الناقلات. وقال إن سماحه بمرور شحنات الديزل جاء من منطلق مسؤوليته تجاه المواطنين واستقرار خدماتهم.

واعتبر الباحث في هيئة استكشاف وإنتاج النفط لبيب ناشر، أن مطالبات حلف قبائل حضرموت تعد بمثابة حرب ضد شركات إنتاج النفط الوطنية. وقال ناشر لـ«العربي الجديد» إن «الشركات المنتجة للنفط تحتاج إلى عائدات لتغطية التكاليف من أجل الاستمرار في عملية الإنتاج، والضغط من أجل تخفيض أسعار بيع الديزل لمحطات الطاقة، أو تحويل النفط للاستهلاك المحلي، يعد بمثابة حرب ضد شركات إنتاج النفط، وقد يؤدي إلى تعطيل أعمالها والتوقف تماماً».

معرض لمنتجات الجبن في برلين، 17 يناير/كانون الثاني 2020 (Getty)

الصين تحقق في دعم أوروبا منتجات الألبان

أصبح منتجو الألبان أحدث هدف في الحرب التجارية المستعرة بين الصين والاتحاد الأوروبي، إذ أعلنت وزارة التجارة الصينية، أمس، أنها بصدد إطلاق تحقيق في الإعانات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لمنتجات الألبان، ما قد يؤدي إلى فرض رسوم جمركية على صادراتهم إلى الصين. ذكر بيان صادر عن وزارة التجارة الصينية، أن التحقيق في منتجات الألبان من شأنه أن يغطي مجموعة متنوعة من المنتجات، بما فيها الجبن الطازج والمصنّع والجبن الأزرق والحليب والقشدة بمحتوى دهني يزيد على 10%. جاء الإعلان غداة إصدار الاتحاد الأوروبي مشروع قرار لاستكمال عملية فرض رسوم جمركية على السيارات الكهربائية المصنّعة في الصين.

أخبار مختصرة

عملة مشفرة بدعم إماراتي

قالت شركة تيذر للعملات المشفرة، أمس الأربعاء، إنها تعتزم طرح عملة مستقرة جديدة مربوطة بالدرهم الإماراتي، إذ تسعى للاستفادة من الطلب على العملة الخليجية وتقديم بدائل للدولار الأميركي. العملات المستقرة هي رموز رقمية مصممة بحيث تحتفظ بقيمة ثابتة وهي مدعومة بعملات تقليدية مثل الدولار الأميركي أو اليورو. ويمكن استخدامها في المدفوعات، وكذلك للتداول في الرموز الأخرى، مثل بيتكوين، في بورصات العملات المشفرة. وقال باولو أردوينو الرئيس التنفيذي لتيذر خلال فعالية في دبي، وفق ما نقلت رويترز «الهدف الرئيسي في الواقع هو إتاحة إمكانية خيارات غير الدولار الأميركي»، مضيفاً أنه يعتقد أن الدرهم سيصبح عملة مفضلة مع التحول في التجارة العالمية. وأتاحت الدولة سريعاً إمكانية سداد المدفوعات بالعملة المشفرة في قطاعات مثل العقارات والرسوم المدرسية، مما أدى إلى تعزيز معدلات استخدامها وحجم التعاملات.

قفزة في الديون البريطانية

ازدادت ديون الحكومة البريطانية أكثر بكثير من المتوقع في يوليو/تموز، وفق ما اظهرت بيانات رسمية، أمس، ما يثير المخاوف بالنسبة لحكومة حزب العمال الجديدة قبيل كشفها عن أول موازنة بعد شهرين تقريباً. وحذرت وزيرة المال ريتشل ريفز بالفعل من «القرارات الصعبة» بشأن إن كان سيتعيّن خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب في 30 أكتوبر/ تشرين الأول، ويُستبعد بأن تخفف الأرقام الأخيرة من حدة هذه المخاوف. وأفاد «مكتب الإحصاء الوطني»، وفق فرانس برس بأن صافي ديون القطاع العام وصل إلى 3,1 مليارات جنيه إسترليني (أربعة مليارات دولار) الشهر الماضي، وهو أعلى رقم يسجّل في شهر يوليو/تموز منذ العام 2021 ويتجاوز التوقعات بكثير.

ارتفاع البورصة السعودية

أغلق مؤشر الأسهم السعودية الرئيسي، أمس، على ارتفاع بنحو 83,62 نقطة، ليصل إلى 12187,4 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها 8,9 مليارات ريال (2,37 مليار دولار). وبلغت كمية الأسهم المتداولة، وفق وكالة الأنباء السعودية «واس» 404 ملايين سهم، سجلت فيها أسهم 127 شركة ارتفاعاً في قيمتها، فيما أغلقت أسهم 97 شركة على تراجع.

مخزونات الغاز في أوروبا تقفز إلى 90%

بروكسل ـ **العربي الجديد**

شارفت احتياطيات الغاز الطبيعي في أوروبا على الاكتمال، ما ساعد في وضع حد لارتفاع الأسعار الأخير الذي دفعته المخاوف بشأن مخاطر الإمدادات. وبلغت مستويات المخزون في القارة 90% من سعتها حتى 19 أغسطس/آب الجاري. وتتجاوز هذه النسبة هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في الوصول لهذا المستوى مع حلول الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني بأكثر من شهرين، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الأربعاء. وتذبذبت أسعار عقود الغاز المستقبلية القياسية قرب أدنى مستوى لها خلال أسبوعين خلال تعاملات أمس، بعدما خسرت 4,7% خلال اليوم السابق، في أكبر انخفاض منذ يونيو/ حزيران الماضي. وأثبتت السوق حساسيتها لاضطرابات الإمدادات خلال صيف العام الجاري، إذ رفعت المخاوف بشأن التدفقات المتبقية من روسيا الأسعار بوقت سابق من الشهر الجاري.

وتساعد المخزونات الوفيرة في تعويض مخاطر الإمدادات. وتُعد مواقع التخزين ممتلئة أقل قليلاً مقارنة بما كانت عليه في هذا الوقت من العام الماضي، حيث تباطأت عمليات الضخ خلال الصيف، لكنها ما زالت أعلى بكثير من متوسطها على مدى خمس سنوات. ورغم الامتلاء شبه الكامل للمخزونات، فإن القارة ما زالت تواجه مخاطر مرتبطة بالأعطال المفاجئة. وتواصل البلدان الأوروبية مناقشة سبل استبدال تدفقات خط الأنابيب الروسية بمجرد انتهاء اتفاقية النقل بين موسكو وكييف نهاية العام الجاري. وتتجه أيضاً النرويج، أكبر مورد للغاز في أوروبا، لدخول فترة صيانة شاملة، ما يجعل التجار في حالة تأهب قصوى. وقال كريستوف هالسر المحلل في شركة «ريستاد إنرجي» إن «حدوث أي اضطرابات أو تمديدات غير مخطط لها لأعمال الصيانة يحتمل أن ينعكس سلبياً على السوق»، مضيفاً أن هذه التدفقات مهمة لا سيما لأن أوروبا تجذب كميات أقل من واردات الغاز الطبيعي المسال. وفي وقت سابق من الشهر الجاري، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى أعلى مستوى لها هذا العام، في ظل مخاوف اضطراب الإمدادات الأوكرانية، مع تصاعد حدة العمليات العسكرية في منطقة كورسك الروسية. وجاء ذلك بعد فترة من القتال العنيف بين قوات موسكو وكييف في منطقة كورسك الروسية التي تقع بها إحدى النقاط الرئيسية لمرور الغاز الروسي إلى أوروبا عبر الأراضي الأوكرانية، وهي محطة سودجا.

العرب والتجارة مع الاحتلال... أرقام مخجلة

مصطفى عبد السلام

لا تتوقف المفاجآت المخزية التي تكشف عنها نتائج الحرب الإجرامية على غزة، خاصة في ما يتعلق بالتجارة النشطة بين إسرائيل ودول عربية، حيث التوسع في مستوى العلاقات التجارية وتصدير السلع العربية للأسواق الإسرائيلية، بما فيها السلع الغذائية، مع تنشيط الجسر البري الذي تستخدمه شاحنات محملة بالبضائع باتجاه أسواق إسرائيل، ويمر بالأردن قادماً من الإمارات ودول خليجية أخرى، بديلاً عن السفن الإسرائيلية والأجنبية التي فرضت جماعة الحوثي حظراً على مرورها، عبر البحر الأحمر وباب المندب.

ويوماً بعد آخر تتكشف حقائق وأرقام مخجلة عن تنامي التجارة بين الدول العربية وإسرائيل في فترة ما بعد بدء الحرب، ولعب حكومات عربية دور المون الرئيسي لأسواق إسرائيل، وتلبية احتياجات ورفاهية مواطنيها من السلع والخدمات الحياتية، وكبح أي زيادات في أسعار السلع داخل دولة الاحتلال، بل وتكشف عن أن السلع الغذائية والمواد الخام وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج تتدفق ليل نهار من الموانئ والطرق البرية العربية لإسرائيل، في الوقت الذي يتم تجويع أهالي غزة وغلق المعابر في وجه المساعدات.

واللافت هنا أن مؤسسات حكومية ووسائل إعلام إسرائيلية هي من تكشف عن هذا الخزي التجاري الذي يلاحق حكومات عربية غضت الطرف عن قتل الاحتلال ما يزيد عن 40 ألفاً من أبناء غزة، كما تلعب دوراً في تجويع أهالي القطاع، وحرمانهم من ضروريات الحياة.

ونظرة لأحدث تقرير صادر عن مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل، كشف وبالأرقام عن ارتفاع التبادل التجاري بين إسرائيل و4 دول عربية، هي الإمارات ومصر والبحرين والمغرب، وانخفاضه مع الأردن خلال النصف الأول من العام الجاري.

جاءت الإمارات في مقدمة الدول العربية الداعمة لإسرائيل تجارياً، فوفق الأرقام فإن حجم التجارة بين إسرائيل والإمارات بلغ 271,9 مليون دولار في يونيو 2024، بزيادة 5% عن يونيو 2023.

وخلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، بلغ إجمالي التبادل التجاري بين البلدين 1,66 مليار دولار، بزيادة 7% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2023.

اللافت أن الزيادة في عمليات التبادل التجاري بين إسرائيل ودول عربية تأتي في الوقت الذي تصاعدت فيه المقاطعة الشعبية العربية للسلع الإسرائيلية، ومنتجات الدول الداعمة للحرب على غزة، وكأن الحكومات العربية تضرب بمشاعر مواطنيها عرض الحائط، وأحياناً ما تحرم مواطنيها من السلع المصدرة لأسواق دولة الاحتلال، وهو ما رفع الأسعار ومعدلات التضخم وكلفة المعيشة داخل أسواق تلك الدول.

مال وسياسة

انقسام نقدي في ليبيا

سلطتان في المصرف المركزي... وتحذيرات من تضرر العملة

يدخل الصراع على إدارة مصرف ليبيا المركزي، منعطفاً جديداً برفض محافظ المصرف ونائبه تسليم المهام إلى محافظ جديد، وسط تحذيرات محللين من تداعيات خطيرة على استقرار العملة والتضخم، ما يمس بشكل مباشر حياة المواطنين

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تتزايد مخاوف الاقتصاديين في ليبيا، من تداعيات استمرار الصراع الذي طاول إدارة المصرف المركزي للبلاد، خاصة ما يتعلق باستقرار سعر صرف العملة ومعدل التضخم وأثارهما بشكل مباشر على حياة المواطنين. وبينما أعلن المجلس الرئاسي الليبي، أن مجلس مصرف ليبيا المركزي الجديد سيباشر مهامه بداية، من الأربعاء، مشيراً إلى تشكيله لجنة لتسليم المجلس الجديد مهامه الإدارية، بعد تكليف محمد عبد السلام الشكري محافظاً للمصرف، أعلن الصديق الكبير الذي أقاله المجلس الرئاسي استمراره في عمله بمعية نائبه مرعي البرعصي، مؤكدين في بيان لهما نُشر، الثلاثاء الماضي، على الموقع الإلكتروني للمصرف، أن المجلس الرئاسي جهة غير مختصة بإجراءات تغيير المحافظ ومجلس إدارة المصرف.

ويخيم الانقسام بين الأطراف السياسية على تعيين إدارة جديدة للمصرف المركزي برئاسة الشكري، إذ رفض مجلسا النواب والأعلى للدولة الليبيين، قرار المجلس الرئاسي، على الرغم من أن مجلس النواب (شرق البلاد) كان قد اتخذ قراراً قبل نحو ست سنوات بتعيين «الشكري» بدلاً من «الكبير» الذي كان يصر حينها على إقالته، بينما رفضت الحكومة في طرابلس ذلك.

وتسرب هذا الانقسام إلى موظفي المصرف المركزي، إذ التقت «العربي الجديد» بعدد منهم ليبدي بعضهم تأييده لتغيير قيادات المصرف من أجل تحقيق تحسينات في السياسة النقدية للبلاد وضمان إدارة أكثر فعالية للموارد المالية، بينما يرفض آخرون إجراء تغييرات، بدعوى أن القيادة الجديدة المكلفة لا تتمتع بكفاءة كافية، مشيرين إلى ضرورة الإبقاء على الصديق الكبير للحفاظ على استقرار السياسة النقدية وتجنب الاضطرابات المحتملة.

ووسط حالة الانقسام هذه، تؤكد مصادر في المصرف المركزي لـ«العربي الجديد» استمرار المصرف في أداء مهامه، لافتة إلى أن منظومة النقد الأجنبي تسير بشكل طبيعي، حيث تُعالج الحوالات والاعتمادات المستندية بانتظام. كما أشارت إلى أن هناك عمليات مبيعات ناجحة عبر الخدمات الإلكترونية المقدمة من المصارف التجارية، مما يعكس استقراراً نسبياً في النظام المصرفي.

سعر الدولار تجاوز 7,15 دنانير في السوق الموازية

لكن أحمد أبو لسين، مدير مركز أويا للدراسات الاقتصادية، حذر في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، من التأثيرات السلبية للصراعات الحالية حول إدارة المصرف المركزي، مؤكداً أن هذه التجاذبات قد تعرقل الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتؤثر على حياة المواطنين بشكل ملموس، لافتاً إلى أن النزاعات السياسية قد تؤدي إلى زيادة سعر الصرف في السوق الموازي، مما يرفع تكلفة الواردات ويزيد الضغوط الاقتصادية. أضاف أبو لسين أن الصراعات الحالية قد تسهم في تفاقم معدلات التضخم، مما يضيف أعباء مالية إضافية على المواطنين، متوقعاً زيادة الإنفاق الحكومي، مما قد يفاقم العجز في الميزانية.

بدوره، رأى الخبير المالي عبد الحكيم عامر غبث، أن سلامة المالية العامة في الدولة في خطر، معتبراً أن أعضاء مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي الذين جرى تعيينهم يفتقرون إلى الخبرة الاقتصادية الكافية. وأشار إلى أن تجاهل الخبرات المتخصصة يثير تساؤلات حول الأثر المحتمل على الأوضاع المالية التي تمس حياة المواطنين. تأتي هذه التوترات في وقت تعاني فيه ليبيا من حالة من الانقسام السياسي والصراع الداخلي، حيث تسعى الأطراف المختلفة لتعزيز سلطاتها ونفوذها. وبينما هدأ الصراع خلال السنوات الماضية حول اختيار محافظ المصرف المركزي، إلا أنه عاد بقوة في الأيام الأخيرة.

مند مارس/آذار 2022، تعاني ليبيا من انقسام سياسي، حيث توجد حكومتان متنافستان، الأولى تحظى باعتراف دولي وأممي، هي حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ومقرها العاصمة طرابلس، وتدير غرب البلاد بالكامل، والثانية برئاسة أسامة حماد، التي كلفها مجلس النواب وتدير شرق البلاد وبعض المدن في الجنوب من مقرها في بنغازي وتدعمها مليشيا خليفة حفتر. وذكر المجلس الرئاسي في بيان، الأحد الماضي، أن تكليف مجلسي إدارة جديدة للمصرف المركزي يأتي «في إطار تحمل مسؤوليته الوطنية للحفاظ على مقدرات البلاد ومنع تعرضها لأي ضرر»، لافتا إلى «تنفيذ قرار مجلس النواب الرقم 2018/3 بشأن انتخاب محافظ جديد للمصرف وتشكيل مجلس إدارة جديد»، في إشارة إلى قرار مجلس النواب بشأن تكليف محمد الشكري عام 2018 محافظ مصرف ليبيا المركزي وإقالة المحافظ الحالي الصديق الكبير. إلا أن رئاسة مجلس النواب عادت، قبل أيام، وأصدرت قراراً بإيقاف العمل بقرار تكليف الشكري «لمضي مدة تكليفه، وعدم مباشرة مهام عمله»، مع عودة تكليف الصديق الكبير محافظاً للمصرف.

وسجل سعر صرف الدولار في السوق الموازية ارتفاعاً في الأيام الماضية ليتجاوز 7,15 دنانير للدولار الواحد قبل أن يتراجع قليلاً عند نحو 7,05 دنانير للدولار، وفقاً لمتعاملين في السوق، بينما يبقى سعر العملة الأميركية ثابتاً عند 4,8 دنانير لدى المصرف المركزي، بينما سجل وفق السعر المشمول بضريبة النقد الأجنبي 6,11 دنانير. وشهدت أسعار السلع ارتفاعاً كبيراً في الأيام الأخيرة، لاسيما على خلفية الاشتباكات التي شهدتها مناطق شرق العاصمة طرابلس بين فصيلين مسلحين وتحركات مليشيات حفتر جنوب غربي البلاد، إذ استغل «سماسرة أزمات» هذه التوترات للمضاربة في السلع الأساسية ورفع أسعارها، وسط قلق المواطنين من تراجع المعروض في الأسواق، وفق مواطنين وخبراء اقتصاد.

مواطنون يجرون معاملات مالية في أحد مصارف طرابلس (فرانس برس)

الأردن

تجار السيارات يندبون بقيود حكومية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

رغم إعادة الحكومة الأردنية النظر في الضوابط الخاصة باستيراد السيارات الكهربائية، والتي كان من أهمها تحقيق المواصفات الأوروبية أو الأميركية، إلا أن المستثمرين في قطاع المركبات يرون أن معيقات أساسية ما تزال تواجههم في عمليات التوريد، والتي وضعتها الجهات المختصة، وعدم السماح بإدخال السيارات الجديدة، وما يعرف بذات العداد «صفر». وكانت الحكومة اشترطت على الموردين تحقيق السيارات الكهربائية المستوردة للمواصفات الأوروبية والأميركية، إضافة إلى متطلبات أخرى، بداعي حماية المستهلكين وضمان إدخال مركبات بجودة عالية، وفق مسؤولين حكوميين. وأثار الأمر انتقاد تجار، مشيرين إلى أنه يهدف إلى تقييد الواردات من الصين وتوجيههم نحو الاستيراد من الولايات المتحدة وأوروبا.

ونفذ مستثمرون في أكبر منطقة حرة بالأردن والواقعة في محافظة الزرقاء شمال شرق العاصمة عمان، وقفة احتجاجية، الثلاثاء الماضي، للإعلان عن رفضهم القرارات الحكومية الأخيرة. وقال المشاركون في الوقفة الاحتجاجية إن القرارات الجديدة ستؤثر سلبا على أعمالهم، ما يؤثر على الاقتصاد الوطني وسوق السيارات، وتحميلهم مزيدا من الخسائر، وفقدان الخزينة موارد مالية مهمة. ودعا المستثمرون إلى مراجعة تلك القرارات والعمل على وقف التعليمات التي تمنع استيراد السيارات المستعملة وفق الشروط الجديدة. وارتفع الطلب على السيارات الكهربائية في الأردن بشكل قياسي خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 122% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وسط منافسة شديدة بين وكالات السيارات والتجار. ويعود ارتفاع الطلب إلى تزايد أسعار المشتقات النفطية والكلف العالية التي تترتب على اقتناء السيارات العاملة بالوقود وتشكل جزءاً كبيراً من الإنفاق على حساب متطلبات أساسية أخرى. وقال رئيس هيئة مستثمري المناطق الحرة بالأردن محمد البستنجي، إن سوق المركبات الكهربائية يواصل نموه، محققا ارتفاعا ملحوظا في عمليات التخليص خلال الربع الأول من العام الحالي، وصولا إلى 12617 مركبة، مقارنة بـ5686 مركبة في الفترة ذاتها من 2023. ويلاحظ الانتشار الكبير للسيارات الكهربائية في شوارع الأردن؛ حيث باتت تستخدم بشكل متزايد من قبل منصات تشغيل تطبيقات النقل الذكية، نظرا للوفر المالي في الوقود، وكذلك تدني أسعارها، حيث تفرض الحكومة رسوماً مخفضة عليها، قياسا بالسيارات العاملة بالبنزين.

استيراد السيارات الكهربائية يقفز بنسبة 122%

المغرب

سائقو النقل يترقبون استئناف دعم السولار

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

يعقد الفاعلون في قطاع النقل في المغرب آمالاً كبيرة على عودة الحكومة إلى دعم السولار، الذي طبقته منذ عام 2022، بهدف ضمان استقرار أسعار الخدمات التي يقدمونها لنقل المسافرين والسلع، وذلك بعد توقف صرف الدعم في الأشهر الأخيرة، دون أن تعلن الحكومة مصيره. وبررت الحكومة منذ 2022 توفير الدعم لمهنيي النقل بالرغبة في دعم القدرة الشرائية للركاب والتخفيف أيضاً من ارتفاع أسعار السلع والخدمات، حيث أكدت الحكومة أن الدعم سيبقى سارياً ما دامت الأسعار ترتفع، حيث سيتم التخلي عنه عندما تنخفض.

ودأبت اتحادات تمثل مهنيي نقل المسافرين والسلع في الفترة الأخيرة على مطالبة الحكومة بالإفراج عن الدعم الشهري الذي كان يمنح لهم بهدف الحد من ارتفاع أسعار السولار في السوق. بينما لم تكشف الحكومة عن نياتها تجاه مطالب الاتحادات، علماً أن مصادر مطلعة تؤكد لـ«العربي الجديد» أن الحكومة تتطلع إلى وضع إصلاح شامل لقطاع النقل، بما يساعد على تجنب توفير دعم مباشر للفاعلين كلما ارتفعت أسعار السولار. يقول الكاتب الوطني للنقابة الوطنية للنقل الطرقي التابعة للاتحاد المغربي للشغل، محمد الحراق، إن عدم انتظام عملية تمكين المهنيين في النقل من دعم السولار يربك نشاطهم، خاصة في ظل ارتفاع كلفة المعيشة. ويضيف الحراق لـ«العربي الجديد»، أن الفاعلين في قطاع النقل سيعودون بعد عطلة الصيف إلى الإلحاح في المطالبة بتوفير الدعم المباشر، معتبراً أن ارتفاع الطلب على وسائل النقل في الصيف وفترة الإجازات، أتاح لأصحاب وسائل النقل إيرادات تجعلهم لا يشددون كثيراً على مسألة توفير الدعم في الفترة الحالية. ولم تكف أسعار السولار عن الارتفاع في السوق المغربية، حيث وصلت في الفترة الحالية إلى 1,24 دولار للتر الواحد، علما أن ذلك السعر يمكن أن يعكسه أصحاب حافلات نقل المسافرين أو شاحنات نقل السلع على السعر النهائي للخدمة التي يقدمونها. وقد لاحظت المندوبية السامية للتخطيط في تقرير صادر، الاثنين الماضي، أنه في الوقت الذي ارتفع فيه معدل التضخم العام بنسبة 1,3% في يوليو/ تموز الماضي، زاد مؤشر أسعار النقل بنسبة 2,6% في تلك الفترة، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

محطة وقود في مدينة «تلاتْ نيعقوب» جنوب المغرب، 14 سبتمبر 2023 (Getty)

وتفيد وزارة الاقتصاد والمالية في آخر تقرير لها بأن دعم سولار الفاعلين في النقل عبر صندوق المقاصة، وصل إلى 160 مليون دولار منذ بداية العام الحالي، مقابل 100 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. ويخشى محللون من أن يعمد الفاعلون في النقل إلى تحميل الأسر تكاليف إضافية بسبب التأخر في صرف دعم السولار، علما أن بحث المندوبية السامية للتخطيط الأخير حول ثقة الأسر، يؤكد أن معدل الأسر التي صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال الاثنتي عشر شهراً الماضية بلغ 82,6%، حيث رجحت 55,1% من الأسر تدهوره، بينما تترقب 36% من الأسر استقراره و9% تتوقع تحسنه.

أسواق

«أسمع كلامك أصدقك أشوف أمورك أستعجب»... مقولة مصرية تعبر عن التناقض الكبير بين الأمور، ولعل أبرزها أسعار السلع التي باتت تنهك كاهل معظم الأسر في ظل ارتفاعها دون توقف، بينما تخرج الحكومة ببيانات رسمية تظهر تراجع التضخم

الأسعار لا تكذب في مصر

التضخم ينخفض... ومواطنون يشكون من الغلاء

القاهرة ـ **عادل صبري**

تظهر البيانات الحكومية في مصر تراجع أسعار المستهلكين (معدل التضخم)، بينما الواقع يعكس صورة مغايرة في ظل قوائم الأسعار الحقيقية على مختلف السلع والخدمات التي تشهد ارتفاعاً مستمراً بوتيرة أسبوعية، ما أرهق معظم الأسر التي باتت تجهر بالضيق من غلاء السلع الغذائية والكهرباء والوقود والأدوية والملابس ورسوم ومستلزمات المدارس. وتدفع مستويات الأسعار التضخم إلى العودة لمستوياته القياسية، التي بلغها نهاية عام 2023، عند معدلات فاقت 40%، في اتجاه معاكس لتوجهات البنك المركزي، التي يحاول خفضها عند 20% حداً أقصى بنهاية العام الجاري. وكشف جهاز الإحصاء الحكومي عن تراجع معدل التضخم على أساس سنوي في يوليو/تموز الماضي إلى نحو 25,2%، مقابل 27,1% على أساس سنوي في يونيو/حزيران. وسوقت الحكومة البيان الإحصائي، وسط دهشة المستهلكين الذين يشعرون بضيق شديد جراء ارتفاع الأسعار في الأسواق، على مدى السنوات الماضية، زادت حدتها خلال العامين الماضي والحالي، مع انهيار حاد في قيمة الجنيه، وارتفاع أسعار الواردات وتكاليف التشغيل، وتراجع قيمة الدخل.

تبشر الحكومة بخفض معدلات التضخم، دون القدرة على السيطرة على تدهور سعر الجنيه مقابل الدولار وضبط مؤشرات الغلاء الفاحش في الأسواق، بما يؤدي إلى عدم تباطؤ أسعار السلع وتلاشي الأمل بانخفاض أسعارها خلال الفترة المقبلة، وفق محللين اقتصاديين. وفي توقعات للبنك الدولي، جرى الإعلان عنها مطلع الأسبوع الجاري، أشارت المؤسسة الدولية إلى استمرار معدلات التضخم العالي في مساره الهابط، من 4,9% عام 2023، إلى 3,5% عام 2024، معربا عن أمله في أن تصل إلى مستهدفات البنوك المركزية عند 2% خلال عامي 2025 و2026، مدفوعا بتراجع التضخم الأساسي وانخفاض الفائدة، مع انخفاض الطلب على الخدمات إلى الحدود المتوسطة. لكن التوقعات الدولية هذه تأتي متعارضة لما يراه خبراء محليون من زيادة متوقعة في معدل التضخم في مصر خلال الفترة المقبلة، متأثراً بزيادة أسعار المحروقات والكهرباء والنقل والمياه، والسلع الأساسية، لتزيد عن 30% بنهاية العام الجاري. يؤكد هشام حمدي المحلل المالي للسلع الاستهلاكية، لـ«العربي الجديد»، أن الأسواق تتأثر بشدة بحالة التضخم المحلي، المدفوع بشح الدولار وعدم القدرة على تدبير كافة احتياجات الدولة من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج إلا عبر الشراء من الخارج بالعملة الصعبة، مبينا أنه رغم وجود مؤثرات خارجية تدفع التضخم إلى الارتفاع إلا أن أثرها يتجه للتراجع خاصة من توجه البنوك الأوروبية والأميركية لخفض الفائدة على عملاتها، وهبوط مؤشر أسعار السلع الأساسية التي تشمل القمح واللحوم والبترول والغاز، والسلع المعمرة. ويبدي المصريون دهشتهم من البيانات الحكومية حول انخفاض التضخم، ولطالما يعبرون عن واقعهم بأمثال شعبية متواترة لعل أبرزها «اسمع كلامك أصدقك أشوف أمورك أستعجب» في تعبير صارخ عن التناقض بين ما تعلنه الحكومة والواقع المعيشي للناس. فقد تجاوزت أسعار الدواجن الحية 95 جنيهاً للكيلو غرام لتصل إلى 125 جنيهاً (2,6 دولار) للبلدي، بينما ارتفعت أسعار اللحوم البلدية من 430 جنيهاً إلى 490 جنيهاً (9,9 دولارات)، متأثرة بارتفاع أسعار الأعلاف، وعدم توافر البدائل المحلية، استدعت الحكومة إلى طلب استيراد كميات عاجلة كبيرة من اللحوم والدواجن المجمدة من البرازيل، لتهدئة منحى الغلاء الصاعد للحوم، مقابل تصدير الأسمدة والبطاطس، للأسواق البرازيلية، ضمن صفقات استيراد تجارية في حدود 2,8 مليار دولار بين البلدين.

0%50

وافقت هيئة الدواء على رفع أسعار نحو 17 ألف صنف دوائي، على مراحل بدءا تنفيذها منذ يونيو/ حزيران الماضي، بنسب تراوحت بين 20% و50% دفعة واحدة، وتشكيل لجنة لمراجعة الأسعار كل ستة أشهر.

وسجلت أسعار بيض المائدة ارتفاعاً كبيراً أيضا بلغت نسبته 30% دفعة واحدة خلال الأسبوع الجاري، حيث زاد سعر طبق البيض من 150 جنيها إلى 185 جنيها في المتوسط، يرتفع في بعض المحلات إلى 205 جنيهات، في موسم شديد الحرارة، يشهد عادة انخفاضاً في الطلب. ويرجع موزعون الزيادة إلى انخفاض المعروض من البيض، وتأثره بتراجع الإنتاج في المزارع التي تشهد اضطراباً في الإنتاج، لعدم قدرتها على شراء مستلزمات الإنتاج من الخارج بالدولار، وارتفاع تكاليف التشغيل، جراء زيادة سعر النقل والغاز والكهرباء والمحروقات (المنتجات البترولية) وتأجير عنابر التفريخ والإنتاج. وتشهد أسواق الخبز الحر حالة ارتباك أيضاً، ارتبطت بعدم قدرة الحكومة على التعاقد لشراء نحو 3,8 ملايين طن من القمح المستورد، بداية الشهر الجاري، عقب رفض الجهات الموردة الارتباط بتوريد القمح بعقود دفع آجلة مدتها ستة أشهر، وتفضيل الدخول في مناقصات التوريد بنظام الدفع الفوري، بما يضمن سداد الحكومة التزاماتها بالدولار، وتحسبا لارتفاع أسعار التوريد لأكبر مستورد للقمح في العالم، خلال الأشهر المقبلة، متأثراً بحالة التوتر الجيوسياسية التي تسود المنطقة.

التضخم بلغ 25,2% سنوياً في يوليو/تموز مقابل 27,1% في يونيو/حزيران

سجلت اسعار بيض المائدة ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته 30% دفعة واحدة

ودفعت الأزمة التجار إلى التحوط في التخلص بما لديهم من مخزون من الأقماح المحلية، المتوافرة بنحو 8 ملايين طن خلال موسم الحصاد المنتهي في مايو/أيار الماضي، ورفع قيمة الائتمان المخصص لكبار الموزعين والمطاحن، بما أدى إلى تحوط صغار الموزعين وتجار منتجات الدقيق برفع تدريجي للأسعار، تسبب في زيادة سعر رغيف الخبز الحر بنسبة 20%، مع ارتفاع متصاعد للمعجنات والمكرونة، بنسبة 10%.

ولجأ أصحاب المطاعم الشعبية إلى خفض وزن قرص الطعمية (الفلافل) صغير الحجم بنسبة 25% من وزنه المعتاد، وزيادة سعر الكبير من 2,5 جنيه إلى أربعة جنيهات، يزيد إلى ستة جنيهات للمحشي بالخضروات الحارة، مع تخفيض وزن علبة الفول، وكميات البطاطس (البطاطا) المعتادة.

تصدرت الطماطم والبطاطس الارتفاعات في سوق أسعار الخضر، حيث تجاوز سعر الكيلو 25 جنيهاً في الأسواق الشعبية، يصل إلى 30 جنيهاً في المراكز التجارية، في ظاهرة يؤكد مزارعون تأثرهما بقلة الإنتاج في موسم بين العروات الزراعية وتكلفة النقل والعمالة والأسمدة والمبيدات الزراعية، بينما استقرت أسعار الفاكهة عند معدلاتها المرتفعة، بمتوسط 50 جنيها لكيلو العنب و60 جنيها للتفاح المصري و120 جنيها للمستورد و40 جنيها للمانجو السكري و60 جنيها للموبس و120 جنيها للفص، و25 جنيها لليمون و17 جنيها للشمام و35 جنيها للمشروم. وامتدت زيادة الأسعار للمصروفات المدرسية، التي فرضت على أولياء الأمور، خلال شهري يوليو/ تموز الماضي، ويجري سدادها في أغسطس/ آب الجاري وبحد أقصى في سبتمبر/أيلول. تبدأ نسبة الزيادة بنحو 15%، بالمدارس التجريبية الرسمية والخاصة واللغات والتابعة للجمعيات الأهلية، وتصل إلى 40% في المدارس الدولية متأثرة بزيادة تكاليف التشغيل وتراجع قيمة الجنيه أمام الدولار، بنحو 60% خلال الفترة من يوليو/تموز 2023 إلى أغسطس/آب 2024. وفي جولة بالأسواق رصدت «العربي الجديد» زيادة كبيرة في أسعار الملابس المدرسية، فاقت ضعف ثمنها السائد عام 2023، دفعت المواطنين إلى انتظار الشراء لحين توافر عروض مخفضة في المحلات العامة ونهاية فترة التخفيضات الصيفية المستمرة حتى منتصف سبتمبر/أيلول المقبل. كذلك وافقت هيئة الدواء على رفع أسعار نحو 17 ألف صنف دوائي، على مراحل بدأ تنفيذها منذ يونيو/حزيران الماضي، بنسب تراوحت بين 20% إلى 50% دفعة واحدة، حسب تصريحات أعضاء شعبة صناعة الأدوية بالغرف الصناعية، مع تشكيل لجنة فنية لمراجعة أسعار الدواء كل ستة أشهر، بعد ضغوط من الشركات المصنعة للأدوية، التي تطلب تسعير الأدوية وفقا لتذبذب سعر صرف الجنيه، أمام الدولار والعملات الأجنبية.

البورصة تخسر 81,9 مليون دولار

سيطر التباين على أداء مؤشرات البورصة المصرية في ختام تداولات أمس الأربعاء، فيما خسرت الأسهم المقيدة نحو أربعة مليارات جنيه من قيمتها (81,9 مليون دولار). واتجهت تعاملات المؤسسات وصناديق الاستثمار المصرية والأجنبية للشراء، فيما مالت تعاملات المؤسسات العربية والمستثمرين الأفراد العرب والمصريين والأجانب نحو البيع. وتراجع رأسمال السوقي لأسهم الشركات المقيدة إلى نحو 2,066 تريليون جنيه، وسط تعاملات بلغت قيمتها نحو 77,5 مليار جنيه تضمنت تعاملات في سوق السندات وصفقات نقل ملكية، فيما بلغت تعاملات سوق الأسهم نحو 4,8 مليارات جنيه. واستقر مؤشر السوق الرئيسي «إيجي إكس 30» عند مستوى 29914,29 نقطة، فيما ارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» بنسبة 0,44% ليصل إلى مستوى 6851,02 نقطة، وفق وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية. كما صعد مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقا بنحو 0,26% ليبلغ مستوى 9828,82 نقطة. كانت مؤشرات البورصة قد ارتفعت في ختام تعاملات الثلاثاء الماضي، وربح رأس المال السوقي 34 مليار جنيه ليغلق عند 2,070 تريليون جنيه، مقارنة بمستوى 2,036 تريليون جنيه في الجلسة السابقة.

بائع خضروات في أحد أسواق القاهرة يطالع صحيفة محلية (خالد دسوقي/ فرانس برس)

أسواق عالمية

رغم أن القارة الأفريقية غنية بالموارد المعدنية، وتوجد فيها المعادن الحيوية بنحو 40% من الذهب العالمي، وما يقرب من 90% من الكروم والبلاتين، وحوالي ثلث إمدادات المعادن الحيوية المعروفة في العالم وعلى رأسها اليورانيوم، إلا أن سرقة الشركات العالمية والطبقات الحاكمة الفاسدة والحروب وراء فقر القارة وتفشي الأزمات الاقتصادية والمعيشية فيها

أفريقيا المنهوبة

كيف تحالف الاستعمار مع النخب الحاكمة في السطو على ثروات القارة

لندن ـ العربي الجديد

تتمتع أفريقيا بإمكانات اقتصادية هائلة، إلا أنها ظلت ضحية لما بتزاز الغربي لعقود طويلة، منذ الاحتلال الاستعماري المباشر وإلى فترة «الاحتلال الاقتصادي» لمواردها التي تواصلت حتى اليوم من قبل الشركات متعددة الجنسيات والبنوك الغربية المتحالفة مع الطبقة الحاكمة الفاسدة داخل القارة. ظلت أفريقيا فقيرة مالياً رغم أنها غنية بالموارد البشرية والمادية، إذ يقول تقرير في معهد نيلسون للدراسات الاستراتيجية الأميركي، إن ما يقرب من نصف سكان العالم في سن العمل سيكونون من الأفارقة في غضون 30 عاماً. ويضيف مدير المعهد، السفير مارك غرين، في تقرير نشر في 29 مايو/ أيار الماضي، إن جيل الشباب لا يمثل مصدراً هائلاً للعمالة الجاهزة فحسب، بل يمثل كنزاً من الأفكار والابتكارات الجديدة.

وتُعد القارة أيضاً موطناً لجزء كبير من الموارد الطبيعية الأكثر قيمة في العالم، حيث يقول غرين: «يوجد في أفريقيا 40% من الذهب العالمي، وما يقرب من 90% من الكروم والبلاتين، ونحو ثلث إمدادات المعادن الحيوية المعروفة في العالم، وعلى رأسها اليورانيوم. وهذه الموارد الطبيعية باتت مهمة للعالم، مع تكثيف البحث العالمي عن مصادر جديدة للطاقة ومكونات الرقائق الدقيقة الأسرع من أي وقت مضى». في ذات الصدد، يقدّر صندوق النقد الدولي (IMF) أن الطلب على النيكل من المرجح أن يتضاعف بحلول عام 2050، في المستقبل. وهناك عامل آخر، وهو والليثيوم عشرة أضعاف. ونظراً لتوقعات الطلب هذه، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن البلدان الأفريقية قادرة على جني 10% من الإيرادات العالمية التراكمية من النحاس والنيكل والكوبالت والليثيوم واليورانيوم، والتي تقدر قيمتها مجتمعة بنحو 16 تريليون دولار، على مدى 25 عاماً، وفق ما ذكر تقرير معهد نيلسون.

ووفقاً لتقرير المؤتمر العالمي للتعدين الصادر في منتصف فبراير/ شباط 2022، استخرج العالم حوالي 17,9 مليار طن من المعادن في عام 2019. وكانت آسيا أكبر منتج، حيث استحوذت على 59% من إجمالي الإنتاج العالمي بقيمة 1,8 تريليون دولار. وجاءت أميركا الشمالية في المرتبة الثانية بنسبة 16%، تليها أوروبا بنسبة 7%. وتنتج أفريقيا نحو 5,5% من معادن العالم، بقيمة تبلغ نحو 406 مليارات دولار.

كما وجد التقرير أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هي دائن صاف لبقية العالم بما يصل إلى أكثر من 41 مليار دولار. ووفق التقرير، تدخل أفريقيا حوالي 161 مليار دولار سنوياً في شكل قروض وتحويلات ومساعدات، ولكن هناك نحو 203 مليارات دولار تغادرها، بعضها بشكل مباشر، منها 68 مليار دولار من الضرائب التي التقرير إنه في الأساس فإن الشركات متعددة الجنسيات «تسرق» الكثير من الأموال بشكل قانوني، من خلال التظاهر بأنها تولّد ثرواتها في الملاذات الضريبية. وتبلغ هذه «التدفقات المالية غير المشروعة» المزعومة نحو 6,1 من إجمالي الناتج المحلي للقارة الأفريقية، أو ثلاثة أضعاف ما تتلقاه أفريقيا من المساعدات.

ولكن يظل السؤال: هل يرى الشباب الأفارقة فوائد هذه الموارد؟ وهل تساعد وفرة المعادن الاستراتيجية والأراضي الخصبة الصالحة لزراعة المحاصيل وتربية الماشية والأغنام في أن تصبح القارة الفتية موطناً للتكنولوجيات الناشئة والتصنيع وتوليد الثروة؟ أم أنها سوف تستخدم فقط لتغذية تطوير التكنولوجيا المتقدمة في أماكن أخرى من العالم وزيادة ثروات الشركات العالمية؟

في هذا الشأن، يرى خبراء أن هناك عدة عوامل أدت إلى تفشي الفقر في أفريقيا، وهذه العوامل هي تحالف الشركات الغربية والطبقات الأفريقية الحاكمة الفاسدة في سرقة ثروات القارة، وتغذية الحروب الأهلية وتجارة السلاح التي تتم بمساعدة الدول الأوروبية وإسرائيل والولايات المتحدة روسيا، التي تعمل على نشر عدم الاستقرار السياسي في دول القارة، حتى يسهل ابتزازها في المستقبل. وهناك عامل آخر، وهو أن القارة باتت ضحية خلال السنوات الأخيرة للصراع الدولي بين معسكر «بكين، موسكو» وواشنطن على الموارد.

عائلة لاجئة في أليوبا، 20 مايو 2024 (إيمنا بورانسين/Getty)

24 مليار دير اً

يتعرض سكان افريقيا فعليا لسرقة ثرواتهم من خلال تحالف بين الطبقات الحاكمة والشركات العالمية التي تمكن اقلية صغيرة من الافارقة من تحقيق الثراء والسماح للثروات بالتدفق الى خارج القارة. ووفقا لتقرير حديث عن الثروة الافريقية، يعيش الآن حوالي 165 الف فرد من ذوي الثروات العالية في افريقيا، ويبلغ مجموع ممتلكاتهم 860 مليار دولار. في عام 2016، كان هناك 24 مليارديرا في افريقيا بثروة مجتمعة تبلغ 80 مليار دولار.

دور الشركات متعددة الجنسيات

العالم وزيادة ثروات الشركات العالمية؟ في هذا الشأن، يرى خبراء أن هناك عدة عوامل أدت إلى تفشي الفقر في أفريقيا، وهذه العوامل هي تحالف الشركات الغربية والطبقات الأفريقية الحاكمة الفاسدة في سرقة ثروات القارة، وتغذية الحروب الأهلية وتجارة السلاح التي تتم بمساعدة الدول الأوروبية وإسرائيل والولايات المتحدة روسيا، التي تعمل على نشر عدم الاستقرار السياسي في دول القارة، حتى يسهل ابتزازها في المستقبل. وهناك عامل آخر، وهو أن القارة باتت ضحية خلال السنوات الأخيرة للصراع الدولي بين معسكر «بكين، موسكو» وواشنطن على الموارد.

الأفريقية هي نتيجة للسياسات طويلة الأمد للحكومات الغربية التي تصر على أفريقيا بتخفيض الضرائيلجذب الاستثمار. وتشير لجنة الإلغاء الدين غير القانونية، وهي شبكة دولية تعمل على إعفاء الديون الأفريقية، في تحليل في 6 يونيو/حزيران 2017، إلى أن الأموال التي تجنيها الشركات العالمية سنوياً من أفريقيا وتغادر إلى الملاذات الآمنة تقدر بنحو 41 مليار دولار، وذلك ببساطة لأن ثروة أفريقيا من الموارد الطبيعية مملوكة ومستغلة من قبل شركات أجنبية خاصة. وفي أقلية فقط من الاستثمارات الأجنبية في النفط والغاز والذهب والمعادن الاستراتيجية تمتلك الحكومات الأفريقية مساهمة أغلبية. وجد تقرير حديث لمنظمة «الحرب على الفقر المدقع»، أن 101 شركة مدرجة في بورصة لندن تسيطر على ما قيمته 1,05 تريليون دولار من الموارد في أفريقيا وفي خمس سلع فقط، وهي النفط والذهب والماس والفحم والبلاتين. ووفق التقرير، تمتلك هذه الشركات عمليات تعدين في 37 دولة أفريقية. ولكن بريطانيا ليست وحدها التي تستغل أفريقيا، فهناك فرنسا وإيطاليا والصين ودول أخرى.

> حكام القارة سرقوا 140 مليار دولار من ثروات القارة منذ الستينيات

حكام فاسدون

قال الرئيس النيجيري السابق أولوسيجون أوباسانجو، في تعليقات نقلتها صحيفة ذا إندبندنت البريطانية في 14 يونيو 2002، إن الزعماء الأفارقة الفاسدين سرقوا ما لا يقل عن 140 مليار دولار من شعوبهم خلال العقود التي تلت الاستقلال.

ووفق تقرير «ويكيليكس» الصادر في 18 يونيو 2009، ينتشر الفساد في أفريقيا، لأن المؤسسات المصرفية في أوروبا، خاصة سويسرا وفرنسا وجزيرة جيرسي وبريطانيا ولوكسمبورغ وليختنشتاين والنمسا والولايات المتحدة وغيرها، تقبل الأموال من القادة الأفارقة من دون التشكيك والسؤال عن مصدرها.

ووفقاً للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يتم سرقة حوالي 148 مليار دولار من القارة الأفريقية سنوياً من قبل القادة السياسيين والشركات متعددة الجنسيات ونخبة رجال الأعمال وموظفي الخدمة المدنية، بالتواطؤ مع الصناعات المصرفية والعقارية في أوروبا وأميركا الشمالية. وعلى الرغم من أن البنوك الغربية تعمل كملاذ آمن للأموال المنهوبة، إلا أن وسائل الإعلام الغربية لا تحظى إلا بقدر قليل جداً من الاهتمام لفضحها. ولم تبذل النخب السياسية في أوروبا وأميركا أي جهد لإجبار البنوك على إعادة هذه الأموال المسروقة، لأن البنوك غالباً ما تكون هي المستفيد من هذه الأموال المنهوبة. ليست لديها أجندة لمكافحة الفساد، لأن ذلك يعني عدم وجود أرباح كبيرة لها، ولا اقتمانات وقروض رخيصة لمواطنيها.

وتوصل تحليل للقضايا بين عامي 2007 و2012 إلى وجود احتيال أو فساد يعاقب عليه القانون في 157 عقداً، كما أظهر أقل من ثلث العقود منها أدلة على الفساد الذي يعاقب عليه القانون. ويبلغ حجم قروض البنك الدولي حوالي 40 مليار دولار سنوياً، تتعرض معظمها للسرقة.

«فورد» تؤجل بناء مصنع للـ«بيك أب» الكهربائية

واشنطن ـ العربي الجديد

قالت شركة السيارات الأميركية فورد، أمس الأربعاء، إنها أجّلت إنشاء مصنع لإنتاج الشاحنات الكهربائية الصغيرة «بيك أب» من الجيل التالي، كانت تعتزم إقامته في ولاية تينيسي. وأوضحت «فورد» أنها قررت أيضاً التخلي عن مخطط إنتاج سيارة رياضية متعددة الأغراض «إس يو في» كهربائية بالكامل تحتوي على ثلاثة صفوف من المقاعد، وأنها سوف تركز بدلاً من ذلك على تطوير سيارات هجينة ومركبات كهربائية تجارية مثل الشاحنات في عام 2026، ثم إصدار سيارتين «بيك أب» كهربائيتين في عام 2027. وذلك وفق تقرير امس الأربعاء بقناة سي بي سي نيوز الأميركية.

وأضافت أنه من المتوقع أن تكون إحدى شاحنتي الـ «بيك أب» بالحجم المعتاد، وسوف يتم إنتاجها في المصنع الذي يجري إنشاؤه في تينيسي، والأخرى بحجم متوسط. وأشارت إلى أنها سوف تتحمل تكاليف خاصة غير نقدية تقدر بنحو 400 مليون دولار بسبب شطب أصول ترتبط بمنتجات معينة، منها إلغاء مخططات سيارة الـ «إس يو في» ذات صفوف المقاعد الثلاثية. وتابعت أن هذه التغييرات قد تترتب عليها مصروفات إضافية ونفقات نقدية تصل إلى 1,5 مليار دولار، وأنها تعتزم إدراجها بدءاً استثنائياً في تقرير نتائج أعمال الربع الذي تُنفق خلاله.

مصنع فورد في إسبانيا، 12 يونيو 2024 (روبرت صلصونا/ Getty)

تعديل بيانات التوظيف قد يسرّع خفض الفائدة

رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي، جيروم باول، 10 يوليو 2024 (توم ويليامز/Getty)

نيويورك ـ العربي الجديد

يتوقع خبراء الاقتصاد في عدد من كبار البنوك الأميركية تعديل بيانات التوظيف على مدار الـ12 شهراً المنتهية في مارس/آذار الماضي باتجاه تخفيض ما يصل إلى مليون وظيفة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى التعجيل بخفض الفائدة على الدولار. وتشير المراجعة إلى أن ضعف التوظيف في أكبر اقتصادات العالم ربما بدأ في وقت مبكر عما تم رصده اعتباراً من شهر إبريل/ نيسان الماضي، ما يضع مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) أمام معضلة كبيرة تتعلق بما إذا كان قد تأخر في تيسير سياسته النقدية. وذكرت وكالة بلومبيرغ في تقرير أن خبراء مصرفي «غولدمان ساكس» و«ويلس فارغو» يتوقعون مراجعة بيانات الوظائف السنوية في مارس 2024 بالخفض بنحو 600 ألف وظيفة على الأقل. في حين يتوقع خبراء «جيه بي مورغان» خفضها بمقدار 360 ألف وظيفة، مقابل توقع «غولدمان ساكس» تعديلاً بمقدار مليون وظيفة.

ويراجع مكتب إحصاءات العمل الأميركي بيانات التوظيف المعلن عنها في شهر مارس من كل عام مرة واحدة في السنة، وتصدر نتائجها في مطلع العام التالي، ويعتمد في مراجعته على إحصاءات أكثر دقة تدعى «التعداد ربع السنوي للتوظيف والأجور». ويستند هذا التعداد إلى سجلات الولايات للتأمين ضد البطالة في جميع ربوع البلاد ويغطي جميع الوظائف تقريباً.

النفط الكندي يقلق مصافي أميركا

مونتريال ـ العربي الجديد

قال تقرير حديث في نشرة «أويل برايس» المتخصصة إن المصافي الأميركية قلقة من سياسة النفط الكندية التي يمكن أن تعطل سلسلة التوريد، رغم أن أسعار الديزل تراجعت إلى أدنى مستوياتها في الولايات المتحدة. وكان رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو قد اقترح، قبل أيام، وضع حد أقصى للانبعاثات في صناعة النفط والغاز، لمواءمة سياسات كندا البيئية مع التزاماتها المناخية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الحد إلى التقليل من الإنتاج ورفع تكاليف التشغيل لمنتجي النفط الكنديين. ويشير تقرير لشركة ديلويت الأميركية لتدقيق الحسابات، إلى أن وضع سقف أعلى للإنتاج، يمكن أن يؤثر على العرض الإجمالي للخامات المصدرة للولايات المتحدة. وتقدّر إدارة معلومات الطاقة الأميركية، إجمالي طاقة تكرير النفط في أميركا عند 18,4 مليون برميل يومياً. وتملك الولايات المتحدة أكبر طاقة تكريرية في العالم، وشكل النفط الخام الكندي 24% من إجمالي إنتاج مصافيها في العام الماضي، وهو ضروري لأمن الطاقة في البلاد، وفق مراقبين.

ويذكر أن الولايات المتحدة تضع النفط الكندي ضمن استراتيجية أمن الطاقة، وبالتالي فإن أي انخفاض لإنتاج الخامات الكندية الثقيلة سيكون له تأثير مباشر على إمدادات المصافي الأميركية، خاصة تلك التي تعمل بالخامات الثقيلة. ويقدر احتياطي النفط في كندا بنحو 172 مليار برميل اعتبارا من بداية عام 2015. يشمل هذا الرقم احتياطيات الرمال النفطية التي تقدّرها الجهات التنظيمية الحكومية بأنها قابلة للإنتاج اقتصادياً بالأسعار الحالية باستخدام التكنولوجيا المتوفرة حاليا.

ووفق تقرير «أويل برايس»، تلعب كندا دورا حاسما في توريد النفط الخام إلى الولايات المتحدة، خاصة لمصافي التكرير في مناطق جبال روكي والغرب الأوسط. ويقول «في الواقع، تم تجهيز العديد من المصافي الأميركية خصيصا لمعالجة النفط الثقيل الموجود في الرمال النفطية في كندا».

وتستمر المصافي في هذه المناطق المحددة، وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، في معالجة الدرجات الثقيلة من النفط الخام، والتي أصبحت أقل انتشارا في مناطق أخرى، بسبب الاتجاه نحو معالجة الخام الخفيف. ويتجلى هذا الاعتماد في بيانات استيراد النفط الخام، حيث تتصدر كندا باستمرار قائمة الموردين الأميركيين، وتوفر أكثر من 3,8 ملايين برميل يوميا، وفقا لبيانات تقييم الأثر البيئي السنوية.

مصفاة صنكور في إقليم البرتا بكندا، 12 سبتمبر 2021 (لارتر ويدال/Getty)

رؤية

رحل الرفاعي ولم يرحل ظله

جواد العناني

توفي يوم الثاني عشر من هذا الشهر سمير الرفاعي رئيس وزراء الأردن الأسبق ورئيس الديوان الملكي الأسبق ورئيس مجلس الأعيان الأسبق. وقد تولى الراحل زيد سمير طالب الرفاعي، خريج جامعة هارفارد، رئاسة الحكومة على فترتين متتاليتين. الأولى كانت من شهر مايو/ أيار 1973 وإلى شهر يوليو/ تموز 1976. والثانية بين شهر إبريل/ نيسان عام 1985 وحتى الشهر نفسه من العام 1989. وبلغ مجموع الحكومات التي كُلف بتشكيلها من الراحل الملك الحسين بن طلال أربعاً خلال ما يقارب سبعة وثمانين شهراً. ولكن حكوماته كانت مليئة بالأحداث والتطورات.

فـفي حكومته الأولى حضر بصفته وزيراً للخارجية مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط. وقد ألقى فيه كلمة الأردن التي كانت من أكثر الكلمات شدة وضغطاً على إسرائيل. وفي مذكرة سرية عن المؤتمر نشرت حديثاً من قبل الإدارة الأميركية بيَّنتْ أن موقف الأردن رحب بالسلام، ولكن ضرورات الانتباه إلى الموقف الفلسطيني في الضفة الغربية، والموقف السوري الناقد لأطراف عربية حضرت هذا المؤتمر هو ما دفع بأن تكون الكلمة قاسية.

أما الحدث الثاني فجاء عام 1974 عندما انعقدت القمة العربية في شهر أكتوبر/ تشرين الأول برئاسة الراحل الملك الحسن الثاني ملك المغرب. وقد بذل الحضور ومنهم منظمة التحرير الفلسطينية، والرئيس أنور السادات، وغيرهما ضغوطاً على الملك الحسين لكي يقبل أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقبل الملك الأردني ومعه رئيس وزرائه زيد الرفاعي بذلك الأمر على كرهٍ منهما.

في عام 1974، عانى الأردن اقتصادياً ارتفاعَ الأسعار فيه، وأثار تخفيض سعر الدينار مع الدولار عام 1973، وقبيل تسلم زيد الرفاعي لرئاسة الحكومة للمرة الأولى. وقد سجلت الأسعار عام 1974 ارتفاعاً ولأول مرة في تاريخ الأردن بنسبة 12%. ولذلك تقرر أن تنشأ وزارة التموين منفصلة عن وزارة الاقتصاد الوطني من أجل أن تحتكر استيراد المواد التموينية الأساسية وترقب الأسعار، وتصر على ضرورة إعلان الأسعار على السلع المعروضة للبيع. في ظل هذه الظروف قبل الأردن تحت الضغط الاقتصادي وشبه الإجماع العربي قرار قمة الرباط 1974، ولكن بعد عودة الملك من المغرب، شكلت حكومة جديدة برئاسة الراحل زيد الرفاعي، وخرج منها ستة وزراء من أصول فلسطينية واستبدلوا بوزراء من الضفة الشرقية، تعبيراً عن أن قرار الرباط مخالف لشروط الوحدة بين الضفتين والتي أقرها البرلمان الأردني وصدرت بها إرادة ملكية عام 1950، والتي قضت من جملة ما قضت أن يكون عدد الوزراء متساوياً بين الضفتين.

وفي ضوء الوضع الاقتصادي، تقرر أن يقوم الأردن عام 1975، وبعد انقضاء فترة الخطة الثلاثية الأولى 1975-1973 والتي نفذ معظمها أيام حكومة زيد الرفاعي الأولى، بالتعاون مع الأمير الحسن بن طلال. وقد نجحت في خلق فرص عمل كثيرة، وفي منح الأردن الثقة بأنه قادر على الاستمرار. وقد أعددتُ بحثاً عام 1987 نشره صندوق النقد الدولي بينتُ فيه بالتفاصيل أهمية نجاح الخطة الثلاثية.

وبعدها بدأ الأردن أيام حكومة الرفاعي، بالإعداد لأهم خطة اقتصادية في الأردن خلال الفترة 1976-1980. وكنت أيامها قد عُينت مديراً لدائرة الأبحاث الاقتصادية في البنك المركزي الأردني. ولإعلان الخطة عقد في شهر فبراير/ شباط من العام 1976 مؤتمر دولي للترويج للخطة التي اعتبرت أنجح برنامج اقتصادي نفذه الأردن في تاريخه. ولكن لما حان موعد البدء بتنفيذها، أصبح واضحاً أن علاقات الأردن أصبحت أكثر ارتباطاً بدول الخليج، وأقل ارتباطاً بنظم الحكم في سورية والعراق. ولذلك تطلب الأمر تغييراً في الحكومة الأردنية، خاصة أن الرفاعي كان قد مضى على حكومته أكثر من ثلاث سنوات شهدت أحداثاً كثيرة. ومنها بداية الحرب الأهلية في لبنان. ولذلك استقالت الحكومة وعُيّن مضر بدران رئيس وزراء جديداً للأردن.

وقد كلّف الملكُ الحسين زيد الرفاعي بعد غياب دام 19 سنة ونيفاً بتشكيل الحكومة في شهر إبريل/ نيسان 1985. وكان قد مضى في ذلك العام خمس سنوات ونيِّف على الحرب بين العراق وإيران. وقد قام الأردن بناء على طلب من دول الغرب الكبرى، والحاح من دول الخليج، أن يقدم الأردن طُرُقَه، وميناءه الوحيد في العقبة ومرافق أخرى لخدمة العراق. وقد شهد الأردن حالة ازدهار نسبي، ولكن حاجاته العسكرية بدأت تتنامى. وقد تلقى الأردن وعوداً من دول كثيرة بسداد ثمن المعدات والأسلحة التي اشتريت بفوائد تجارية قارب بعضها من نسبة 15% على الدولار. وعليه، ارتفع الدين العام الخارجي من 3,4 مليارات دولار عام 1984 إلى 8,2 مليارات دولار نهاية عام 1988. ومع نهاية الحرب صار الأردن يقايض حاجاته النفطية المستوردة من العراق مقابل السلع والخدمات إليه. وقد أثار الأردن في مؤتمر القمة العربية التي عقدت في الأردن في نهايات عام 1987، إلا أن الاستجابة لحاجات الأردن كانت ضعيفة، خاصة أن أسعار النفط خلال العامين 1986، 1987 قد تهاوت من حوالي 45 دولاراً للبرميل حداً أقصى إلى 8 دولارات فقط في منتصف العام 1986.

وبعد مؤتمر القمة العربية، بدأت انتفاضة الأقصى الأولى في فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي. وعليها، فقد رأى الملك الحسين أن الوقت قد حان لفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية إبان حكومة زيد الرفاعي. وقد أثار هذا القرار نقاشاً حامي الوطيس في الأردن، ولكنه لم يُغنِ ما فهمه كثيرون ومنهم منظمة التحرير الفلسطينية- أنه تنازل أردني عن أراضي الضفة الغربية. ولو كان كذلك لكان مخالفة دستورية واضحة.

وفي شهر أغسطس عام 1988 وأثناء عملي رئيساً للجمعية العلمية الملكية كتبت مذكرة بقلم الرصاص إلى الأمير الحسن بن طلال- ولي العهد آنذاك- أحذر فيها من أن سعر صرف الدينار معرض للانهيار خلال أشهر معدودة. وقد قوبلت مذكرتي بفتور عندما استدعيت إلى الديوان الملكي العام للقاء الراحل الملك الحسين والأمير الحسن ورئيس الوزراء زيد الرفاعي على مبالغتي في التشاؤم. ولكن مع الأسف جاء عام 1989 ليحمل أنباء انهيار الدينار. وارتفاع الأسعار ثانية بنسبة 25%، ومن ثم حصلت هبة معان حين انقطعت أرزاق كثير من أهلها بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية، ومقاطعة الأردن من قبل دول الغرب ودول الخليج، ومحاصرته في ضوء قرارات الغذاء والدواء التي أخذت ضد العراق بعد احتلال الكويت عام 1990. وقد استقالت حكومة الرفاعي بعد أربع سنوات من الحكم.